"خمسون عامًا من التفكير... ومستقبل نبنيه معاً"

بيت المستقبل بالتعاون مع مؤسسة كونراد أديناور

بكفيا، 05 كانون الأول/ديسمبر، 2025

التقرير العام

يأتي هذا المؤتمر في إطار الفعاليات التي ينظمها بيت المستقبل احتفالًا بمرور خمسين عامًا على تأسيسه؛ نصف قرن رسّخ خلاله موقعه كمنصة وطنية للنقاش والحوار وإنتاج المعرفة، وفضاء بحثي يرفد صنّاع القرار بالمقاربات العلمية والأدوات التحليلية اللازمة لفهم التحديات العامة واقتراح مسارات الحل. فمنذ تأسيسه، شكّل بيت المستقبل نقطة تلاق بين الخبرة الأكاديمية والرؤية السياسية، مسهمًا في تطوير التفكير المؤسساتي في لبنان والمنطقة.

وفي هذه الفعالية، اختار بيت المستقبل تخصيص محورها الرئيس لملف **الفساد في لبنان**، لما يشكّله من تهديد وجودي لبنية الدولة وقدرتها على استعادة الثقة الداخلية والخارجية، وعلى اجتذاب الاستثمارات، وتحديث مؤسساتها، وتعزيز الحوكمة الرشيدة. فالفساد لم يعد ظاهرة ظرفية أو سلوكًا فرديًا، بل أصبح منظومة متشابكة تنعكس على الأداء الإداري والاقتصادي، وعلى علاقة المواطن بالدولة، بحيث غدا التصدي له شرطًا لاستمرارية النظام العام لا مجرد تحسين في آلياته.

انعقد المؤتمر بالشراكة مع **مؤسسة كونراد أديناور**، في إطار تعاون يهدف إلى توفير مساحة بحثية ومهنية لتحليل جذور الفساد، واستعراض التجارب المقارنة، وتحديد أدوات قابلة للتطبيق للحد من تفاقمه. وتكتسب هذه المقاربة أهميتها من كونها تنتقل بالنقاش من مستوى التشخيص إلى مستوى بناء حلول مؤسساتية تستند إلى الشفافية والمساءلة وسيادة القانون.

ويركّز المؤتمر على أربع مقاربات متكاملة: تحليل مصادر الفساد البنيوي ونتائجه على النظام السياسي والإداري؛ مناقشة التحديات القانونية والعملية أمام تطبيق الحوكمة؛ دراسة نماذج دولية ناجحة في الإصلاح واقتراح إمكانات تكييفها مع الواقع اللبناني؛ وصياغة توصيات عملية قابلة للتنفيذ.

ولا يقف المؤتمر عند حدود النقاش، بل يشكّل مدخلًا إلى عمل مؤسسي لاحق، إذ سيُصار بعده إلى إعداد ورقة سياسات تُدمج فيها مخرجات الجلسات وتُرفع إلى الجهات الرسمية والمعنية، بما يحوّل الحوار إلى أداة تأثير فعلي في مسار الإصلاح.

وقد جمع هذا الحدث نخبة من السياسيين وصنّاع القرار والأكاديميين والخبراء ومؤسسات المجتمع المدني والشباب، بما يعكس الاقتناع بأن مواجهة الفساد مسؤولية وطنية مشتركة ومسار إصلاحي عابر للأجيال.

الجلسة الافتتاحية:

أطلق الرئيس **أمين الجميل** أعمال المؤتمر، مؤكدًا أن العنوان المختار لا يعبّر فقط عن مناسبة احتفالية، بل يلخّص جوهر مسيرة بيت المستقبل منذ تأسيسه قبل نصف قرن، باعتباره مؤسسة صمدت في وجه الحروب والأزمات وتمسكت بدورها الفكري، انطلاقًا من قناعة راسخة بأن التفكير بالمستقبل واجب وطني لا ترفًا فكريًا.

وشدّد الجميل على أهمية المشاركة اللبنانية والدولية في المؤتمر، معتبرًا أن حضور المتحدثين من الداخل والخارج يعكس مكانة بيت المستقبل الفكرية، ويؤكد استمرار الاهتمام العالمي بقضايا لبنان رغم التعقيدات السياسية والاقتصادية التي تحاصره. وخصّ بالشكر **مؤسسة كونراد أديناور** ومديرتها في لبنان السيدة **كريستينا باده** على دعمها المتواصل لهذه الشراكة، التي وصفها بأنها نموذج للتعاون البنّاء بين المؤسسات اللبنانية والدولية.

وأشار الجميل إلى أن اللقاء يشكّل محطة للتأمل في الماضي بهدف استخلاص الدروس، والانطلاق نحو المستقبل بروح من المسؤولية، لافتًا إلى أن خمسين عامًا من التجارب أثبتت أن بناء الوطن لا يتحقق بالشعارات، بل عبر مؤسسات قوية، وحوكمة رشيدة، وإرادة سياسية صادقة. وأضاف أن الفساد وسوء الإدارة ليسا قدرًا محتومًا، بل عائقين يمكن تجاوزهما إذا توفرت الإرادة الوطنية والبيئة المؤسسية القادرة على حماية الكفاءات اللبنانية وإطلاق طاقاتها.

وأعرب الرئيس الجميل عن أسفه لكون الأزمات الإقليمية قد أضعفت الدولة اللبنانية، إلا أنه رفض المراهنة على حلول خارجية، معتبرًا أن الانتظار سياسة خاسرة لا تصنع دولة. ودعا إلى إطلاق مسار إصلاحي يقوم على الشفافية والمساءلة، مؤكدًا أن لبنان لا يعاني نقصًا في الطاقات البشرية، بل في الأنظمة التي تحفظها وتوجهها بشكل فعّال.

وتميّز المؤتمر ببعد عملي واضح، إذ كشف الجميل أن كل مشارك طُلب منه تقديم توصية أساسية يتم إدراجها لاحقًا ضمن ورقة سياسة مشتركة بين بيت المستقبل ومؤسسة كونراد أديناور، لتكون أرضية لمبادرات وطنية قابلة للتطبيق، بعيدًا عن الخطابات التقليدية.

وختم الرئيس الجميل بالتأكيد أن لبنان يقف اليوم أمام مفترق حاسم، وأن الخيار الذي يتبناه بيت المستقبل لا يقوم على الاستسلام، بل على الرؤية والفعل وتحمل المسؤولية، قائلًا: "نفكر لنقترح، نتعاون لنُنجز، ونبني مستقبلًا يستحقه وطننا"، قبل أن يعلن رسميًا افتتاح المؤتمر تحت عنوان: **"خمسون عامًا من التفكير... ومستقبل علينا بناؤه".**

أخذت الكلام السيدة **كريستينا باده،** مديرة مؤسسة كونراد أديناور في لبنان، وذكرت أن التعاون طويل الأمد بين بيت المستقبل ومؤسسة كونراد أديناور أثمر دراسات وأبحاثًا شكّلت إضافة مهمة للحوار العام في لبنان، ووصفت بيت المستقبل بـ"العنوان الفريد" في معالجة القضايا الوطنية بابعاد إقليمية ودولية، كما شدّدت على أن لبنان، في هذه المرحلة الحرجة التي يشهد فيها تفككًا سياسيًا وانهيارًا اقتصاديًا ومؤسسيًا، بحاجة إلى "حوار بناء" مشترك، مشيدة بقدرة المجتمع المدني اللبناني على الصمود والنهوض رغم التحديات.

اعتلى رئيس حزب الكتائب اللبنانية النائب **سامي الجميل** المنصة ليؤكد أن حضوره ليس مجرد مشاركة بروتوكولية، بل التزام أخلاقي وفكري تجاه "الإنسان والرؤية" اللذين شكلا جوهر تجربة الرئيس أمين الجميل وبيت المستقبل منذ تأسيسه. ورأى الجميل أن المرحلة الدقيقة التي يمرّ بها لبنان تستوجب التوقّف عند مسيرة هذه المؤسسة التي لم تكتفِ بتوثيق الأحداث، بل جعلت من التفكير والعمل ومنهجية البحث أدوات فعلية لإنتاج الحلول.

وقال إن الرئيس أمين الجميل استطاع، وسط الحروب وتحولات المنطقة، أن يقود مجموعة من المفكرين والخبراء الذين آمنوا بأن المعرفة أساس السياسة المسؤولة، وأن التفكير بالمستقبل ليس ترفًا، بل واجبًا وطنيًا. وأكد أن مرور خمسين عامًا على تأسيس بيت المستقبل لا يعني ختام مرحلة، بل بداية التزام جديد بمزيد من المشاريع والأنشطة التي تضع أسس الدولة الحديثة. وأوضح الجميل أن التجارب الوطنية تثبت أن الدول لا تُبنى بالشعارات، بل عبر معرفة منهجية تتحول إلى سياسات عامة مبنية على الأدلة. فالمعرفة، كما قال، ليست قيمة ثقافية مجردة، بل أداة حاكمة تمكّن الدولة من فهم مشكلاتها وصياغة حلول مستدامة، بدل الاكتفاء بردود فعل ظرفية. وأشار إلى أن الانهيارات الاقتصادية والسياسية التي يشهدها لبنان اليوم ليست نتاج أزمة واحدة، بل تراكم سياسات مرتجلة غابت عنها الأدلة والمعايير، ما جعل الحوكمة خاضعة للمزاج السياسي لا لمقتضيات المصلحة العامة. ولفت إلى أن ما يميز بيت المستقبل هو تحويله الفكر إلى ممارسة، والبحث إلى أداة لصنع القرار، ما جعله منصة تجمع الخبرة والمعرفة في خدمة الدولة. ومن هنا، تصبح المعرفة شرطًا ضروريًا للسياسة المسؤولة، وأحد المفاتيح الأساسية لأي مشروع إصلاحي يهدف إلى استعادة الدولة ومؤسساتها.

وانتقل النائب الجميل إلى الحاضر، متوقفًا عند تعيين السفير سيمون كرم لترؤس المفاوضات غير المباشرة مع إسرائيل، معتبرًا أن هذه الخطوة تعيد إلى الأذهان القرار الذي اتخذه الرئيس أمين الجميل قبل 43 عامًا بخوض مفاوضات مباشرة لتحرير الأرض، في ظروف لم تكن أقل تعقيدًا مما يعيشه لبنان اليوم.

وأوضح الجميل أن اتفاق 17 أيار الذي عرف إعلاميًا بهذا الاسم، لم يكن اتفاق تطبيع، بل اتفاق "جلاء القوات الإسرائيلية عن لبنان"، مشيرًا إلى أن الرئيس الجميل وفريقه نجحا آنذاك، عبر وساطة المبعوث الأميركي فيليب حبيب، في وضع أسس لترسيم الحدود والحفاظ على السيادة، بما يتجاوز ما انتهت إليه المفاوضات الحالية. واعتبر أن الحملات السياسية التي شُنّت يومها على الرئيس الجميل ومحاولات تشويه صورته وصورة الدولة حالت دون الاستفادة من الاتفاق، وهو ما انعكس ـ بحسب قوله ـ خسارة استراتيجية للبنان.

وأضاف الجميل: "لو وافق الجميع في العام 1982 على الاتفاق، لكان لبنان اليوم جزءًا من النهضة العربية التي نشهدها، بدل أن يبقى متأخرًا عنها ومحكومًا بدوامة الحروب منذ عام 1967". ورأى أن الفرصة ما تزال قائمة لاستعادة الدولة وحصر السلاح وبناء السلام، شرط اتخاذ قرارات شجاعة توقف مسلسل الصراعات وتمنع الشباب من التفكير بالهجرة.

وأكد أن لبنان يملك كل المقومات البشرية والطبيعية التي تؤهله لأن يكون قوة اقتصادية كبيرة في المنطقة، شرط توفير الاستقرار السياسي والأمني واستعادة الثقة الدولية. وشدد على أن "بيت المستقبل" سيكون أكثر إلحاحًا في المرحلة المقبلة، لأن لبنان بحاجة إلى تفكير استراتيجي يرسم معالم الأعوام العشرين المقبلة، بدل الانفعال بالأحداث أو الارتهان للخارج.

وختم سامي الجميل بتحية إلى الرئيس أمين الجميل، واصفًا إياه بالمفكر والمناضل والمثابر الذي لم يدافع عن نفسه يومًا، بل عن لبنان وقيمه ودوره، معبّرًا عن أمله في أن ينصفه التاريخ ويضع تجربته في مكانها الصحيح ضمن مسار بناء الدولة.

استهل منسّق الجلسات **الأستاذ عبود بجاني** الكلام مؤكدًا أن هذا المؤتمر يجمع نخبة من المفكرين والخبراء، كلٌّ منهم يفتح نافذة على أحد أكبر التحديات التي يواجهها لبنان اليوم، والمتمثّل في الفساد المتجذّر في صلب النظام السياسي والاقتصادي، والشبكات التي تمنحه القدرة على الاستمرار. وأشار بجاني إلى أنّ الحديث عن الفساد لا يمكن اختزاله في بُعدٍ أخلاقي فحسب، بل هو ظاهرة بنيوية عميقة الجذور، مرتبطة بخلل مؤسساتي وثقافة الزبائنية، وبالترابط الخطر بين السلطة السياسية والنفوذ الاقتصادي، لدرجة بات معها الفساد عنصرًا بنيويًا رسم ملامح الحياة العامة في البلاد على مدى عقود.

وأوضح بجاني أن جلستي المؤتمر ستتناول مجموعة من المحاور التفصيلية يقدّمها اختصاصيون في مجالاتهم، على النحو الآتي:

- **الأستاذ كريم ضاهر**: تجذّر الفساد التاريخي في المؤسسات اللبنانية
- **الأستاذ بدري المعوشي**: تأثير الفساد على القطاع الخاص
- **السفير جان بول لابورد**: العلاقة بين الفساد والجريمة المنظمة وتبييض الأموال
- **الدكتورة لميا مبيض**: ضعف المؤسسات وأثره في تعزيز الفساد واستشرائه
- **المدعي العام لوي رودريغز سول**: التجربة الإسبانية في مكافحة الفساد

وختم بجاني بالتأكيد أن هذه المقاربات المتعددة تشكّل مدخلًا ضروريًا لإعادة التفكير في بنية الدولة ومؤسساتها، ولبناء استراتيجيات واقعية تُخرج لبنان من دائرة الفساد البنيوي نحو دولة قادرة على حماية الصالح العام.

الجلسة الأولى:

انطلقت الجلسة الأولى تحت عنوان: "نشأة الفساد وتجذره في لبنان"، وبدأت بمداخلة للأستاذ **كريم الضاهر**، وهو محام وخبير قانوني لبناني، شارك في تأسيس جمعية حقوق المكلفين وجمعية حقوق المودعين، وعُيّن رئيسًا للجنة المكلّفة بشطب اسم لبنان من اللائحة الرمادية. يشغل منصب أستاذ في جامعة القديس يوسف، وله كتابات متعددة في مجالات القانون والمالية والحوكمة.

أوضح الضاهر في مداخلة شاملة أنّ الحديث عن الفساد في لبنان يقتضي أولًا تحديد مفهومه قبل الخوض في تاريخه وتجلياته وتبعاته. فمع أنّه لا يوجد تعريف رسمي موحّد للفساد، فإنّ التعريفات الدولية المتداولة، ولا سيما تلك الصادرة عن البنك الدولي والاتحاد الأوروبي، تجمع على أنّ الفساد هو استغلال المنصب أو السلطة لتحقيق منافع خاصة. وقد اعتمد لبنان هذا المفهوم تدريجيًا في تشريعاته، بدءًا بالقانون رقم 83 الصادر عام 2018 الذي اكتفى باعتبار الفساد استغلالًا للمنصب العام، وصولًا إلى القانون 175 الصادر عام 2020 الذي وسّع هذا التعريف ليشمل الاستغلال غير المباشر للسلطة، وإخضاع بعض الجهات غير الرسمية للمساءلة في حال تورطها في عقود الأشغال العامة والشراء العام، بما يتوافق مع الاتفاقيات الدولية والقانون الجزائي اللبناني. وهكذا أصبح الإطار القانوني المحلي موازيًا للتشريعات الدولية، وإن بقي التنفيذ رهنًا بالإرادة السياسية.

أما جذور الفساد في لبنان، فهي عميقة ومتجذرة تاريخيًا، تمتد إلى العهد الفينيقي حيث كان كل شيء قابلًا للبيع والشراء، ثم إلى مرحلة المتصرفية التي شهدت شراء المناصب الإدارية، قبل أن تبلغ الظاهرة ذروتها بعد الحرب العالمية الأولى عبر احتكار السلع الأساسية ومنع وصولها إلى جبل لبنان. وظل الاعتقاد سائدًا بأن مرحلة ما بعد الاستقلال خالية من الفساد، غير أن التقارير الرسمية، مثل تقرير سامي الصلح عام 1945،

كشفت وجود ثراء غير مشروع واقتصاد ظل، مع فارق جوهري هو أنّ النظام القضائي حينها كان أكثر قدرة على التصدي للمخالفات. غير أنّ الانعطافة الكبرى جاءت بعد اتفاق الطائف عام 1990، حين انتقل أمراء الحرب إلى السلطة، فتم تحويل الدولة إلى شبكة مصالح قائمة على الزبائنية والمحاصصة بدل الإصلاح والمحاسبة، من دون مصالحة وطنية فعلية تعالج جذور الأزمة.

وتجلّت نتيجة هذا التحول في تفشي أشكال متعددة من الفساد على مستوى الإدارة اللبنانية، بدءًا من العقود العمومية في قطاعات المياه والاتصالات والكهرباء التي شهدت التفافًا ممنهجًا على أنظمة المناقصات عبر تجزئة العطاءات لتحقيق مكاسب محددة، وصولًا إلى فتح أبواب تبييض الأموال بعد الانهيار المالي، حيث تدفقت رؤوس أموال غير مشروعة استُخدمت لشراء العقارات وفتح حسابات مصرفية لتطهيرها. كما كشف ديوان المحاسبة في تقريره رقم 5600 عن وجود 15 ألف موظف تم توظيفهم خلافًا للقانون، في ظل مسؤولية مباشرة للوزراء الذين تخطوا الاعتمادات المخصصة لهم، مع إمكان استعادة الأموال المنهوبة للخزينة وفق الأصول القانونية. وتضاف إلى ذلك ممارسات تشريعية مشبوهة جرى فيها تعديل قوانين الهولدينغ والأوفشور بما يسمح بالإفلات من الضرائب، في سياق ارتبط تاريخيًا بمرحلة إنشاء شركة "سوليدير"، ما كرّس بيئة مالية واقتصادية غير شفافة. وفوق ذلك، تماهت المصالح السياسية مع القطاع المصرفي عبر مشاركة سياسيين في مجالس إدارة مصارف، ما جعل المحاسبة مستحيلة لأن المتهم أصبح هو نفسه الحاكم.

وتتسع الدائرة لتشمل الاتجار بالنفوذ اليومي في تفاصيل الحياة العامة، من رخص السلاح والزجاج الداكن إلى إدخال موظفين بطرق غير قانونية، إضافة إلى قضايا الإثراء غير المشروع التي تُظهر موظفين يملكون ملايين الدولارات من دون مصدر قانوني، لكن القضاء يعجز عن إدانتهم بحجة مرور الزمن أو بفعل تعطّل الضمانات القضائية واستقلالية التحقيقات. وهكذا يجد المواطن نفسه في حلقة فساد مغلقة: دولة لا تمنح خدمات، فيلجأ هو إلى الزبائنية لتأمين حقوقه، فيرفض دفع الضرائب أو يدفعها خارج إطار الدولة، فتتعزز شبكات الفساد ويتآكل النظام الإداري الذي تحكمه البيروقراطية والرشوة وغياب آليات الرقابة.

ولئن كان لبنان قد وقّع على الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد منذ سنوات، فإن التزامه بالإصلاح ظل يأتي تحت الضغط الخارجي فقط، ما أدى إلى تراكم تشريعات حديثة قابلة للتطبيق لكنها بقيت معلّقة لأنها تفتقر إلى قرار سياسي حاسم. ومع أنّ مكافحة الفساد ليست خيارًا أخلاقيًا أو خطابيًا، بل ضرورة اقتصادية واجتماعية وسيادية تمكّن الدولة من زيادة مواردها وجذب الاستثمارات ووقف تراجعها نحو مصاف الدول الهشّة، إلا أن الشرط الوحيد لتحويل القوانين إلى فعل هو وجود إرادة سياسية تُطلق عمل القضاء وتحمي استقلاله وتعيد بناء الثقة بين الدولة ومواطنيها.

وبذلك، يتضح أنّ الفساد في لبنان ليس حدثًا طارئًا ولا خطًا تقنيًا قابلًا للتصحيح، بل منظومة كاملة نشأت تاريخيًا، ترسخت سياسيًا، وتشعّبت إداريًا واقتصاديًا، وتحولت إلى نمط حكم. وكل محاولة لمواجهته تظل غير مكتملة ما لم تبدأ من استعادة الدولة نفسها، وتحرير المؤسسات من قبضة المصالح الخاصة، وتحويل القانون من نص مكتوب إلى سلطة فعلية. ففي نهاية المطاف، لا يمكن مكافحة الفساد بوجود نظام ينتجه، ولا يمكن بناء دولة حديثة بآليات حكم تستمد شرعيتها من الفساد نفسه.

استهل الأستاذ **بدري المعوشي**، مدير معهد المالية والحوكمة في كلية إدارة الأعمال ESA، مداخلته بشكر الجهة الداعية، مشدّدًا على أهمية موضوع مكافحة الفساد الذي لا يمكن اختزاله بالقوانين وحدها، وإن كانت هذه الأخيرة تشكل جزءًا أساسيًا من المعادلة. وأوضح أنّ المسار التشريعي لمكافحة الفساد في لبنان كان بطيئًا وشاقًا، إذ استغرق قانون الحق في الوصول إلى المعلومات ثماني سنوات قبل إقراره عام 2018، رغم أنّ

صياغته كانت ثمرة تعاون ائتلاف واسع من منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية، ولم يكن ينقصه سوى عشرة نواب لتقديمه كمشروع قانون. غير أنّ المفارقة تكمن في أنّ القانون، وبعد مرور ثماني سنوات على إقراره، لا يزال تطبيقه متعثرًا بسبب غياب الحد الأدنى من الموارد الضرورية لتفعيل مضمونه، كعدم وجود ميزانية لتطوير منصّة إلكترونية أو تدريب موظفين مختصين. الأمر نفسه انطبق على قانون حماية كاشفي الفساد، الذي بدأت ملامحه عام 2010 بجهد قاده القطاع الخاص، ولم يُصدَّق عليه إلا بعد ثماني سنوات.

وأكد المعوشي أنّ المجتمع المدني هو الذي دفع بهذا المسار إلى الأمام، وأنّ لبنان محظوظ بوجود هذا الزخم المدني الذي يلعب دور الرقيب على أداء الدولة. إلا أنّ مكافحة الفساد لا يمكن أن تبقى مهمة المجتمع المدني وحده، لأنّ القطاع الخاص شريك أساسي في المعركة، ليس فقط بصفته خاسرًا من استمرار الفساد، بل لأنه في كثير من الأحيان شريكًا ضمنيًا في إنتاجه. وأشار إلى أنّ المشكلة ليست محصورة بالسياسيين الذين يتحملون جزءًا كبيرًا من المسؤولية، بل تمتد إلى المواطنين والقطاع الخاص الذين يستفيدون من منظومة الزبائنية ويغذّونها، وبالتالي لا يستطيعون إنكار دورهم في تكريسها.

وانطلاقًا من المسح الذي نفذته منظمة "Transparency International" بالشراكة مع مركز مدعوم من الخزينة الأميركية وشركة متخصصة، وشمل 800 شركة من قطاعات مختلفة، تبينت صورة مقلقة: 65% من الشركات أقرت بدفع رشى لإنجاز أعمالها، وثلاثة أرباعها اعترفت بأنها تدفع مبالغ مالية لتسريع معاملات قانونية يفترض أنها مجانية وسريعة بحكم القانون. والأكثر دلالة أنّ 11.9% من الشركات أكدت أنّ المحامين هم من يدفعون الرشى باسمها، بما يوضح حجم التطبيع مع الفساد والقبول به كجزء من آليات العمل. فالخطر يكمن في أن غالبية الشركات اعتبرت هذه الممارسات أمرًا طبيعيًا، إلى درجة أنها خصصت مبالغ محددة في موازناتها السنوية للرشاوى والهدايا، ما يعني أنّ الفساد بات منظّمًا ومؤسساتيًا، لا فعلًا عابرًا أو فرديًا.

ورغم إدراك القطاع الخاص لخطورة الأمر، أظهر المسح أنّ معظم القيّمين على الشركات لا يواجهون الموظف العام المتورط في فساد، لأنهم لا يرون المواجهة خيارًا متاحًا، بل يعتبرونها مغامرة خاسرة في ظل غياب دولة القانون، ما يعني أن الفساد أصبح جزءًا من الثقافة الإدارية والاجتماعية. وتوقف عند اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد، التي رغم أهميتها، ما زالت تعاني نقصًا كبيرًا في الموارد المالية والبشرية، بينما يتوقع منها المواطنون أداءً فعالًا في غياب أدوات العمل.

وفي سؤال موازٍ حول تقييم الشركات لجودة الخدمات العامة، أظهرت نتائج المسح أن 72% منها يعتبرون أنّ مستوى الخدمات الحكومية متدنٍ للغاية، وأنّ تحسينها لا يمكن أن يتحقق من دون مكافحة الفساد. إلا أنّ المفاجأة الإيجابية تكمن في أنّ نسبة الفساد تقلّ كثيرًا عند إشراك القطاع الخاص في تقديم الخدمات، من دون أن تختفي كليًا، كما يُستدل من تجربة "ليبان بوست" التي أثبتت أنّ الشراكة بين العام والخاص يمكن أن ترفع مستوى الخدمة، وإن كانت غير كافية لتقويض الفساد بالكامل في ظل دولة مفلسة وعاجزة.

وأشار المعوشي إلى أنّ النظام القضائي في لبنان يشكل عائقًا بنيويًا أمام مكافحة الفساد، إذ لا يمكن أخذ أي حكومة على محمل الجدية في الإصلاح طالما أنّ السلاح خارج سلطة الدولة، والقضاء غير مستقل، والمحاسبة انتقائية. وبرأيه، فإنّ نواة الحل تبدأ من هنا: فلا أمن ولا استثمارات ولا ثقة من دون دولة قادرة على فرض القانون.

وفي معرض تحديد دور القطاع الخاص، أوضح أنه يتمثل في مسارات متوازية: أولًا، تنظيف مؤسساته الداخلية واعتماد الحوكمة الرشيدة كقاعدة إلزامية في الإدارة لا كشعار تجميلي، إذ لا يمكن لشركة فاسدة أن تكون جزءًا من حل وطني. ثانيًا، العمل الجماعي الذي أثبت فعاليته في المجتمع المدني عند تقديم مشاريع القوانين، لأنّ

الملفات الإصلاحية لا تُنجز فرديًا. ثالثًا، المشاركة في الأبحاث والمسوح، لأنّ مكافحة الفساد تحتاج بيانات دقيقة، ولا يمكن للقطاع الخاص المطالبة بالإصلاح بينما يخفي الحقائق أو يرفض الإفصاح عنها.

شهد **النقاش** الذي تلا الجلسة الأولى سلسلة من الأسئلة طرحها منسّق الجلسات الأستاذ عبود بجاني، إضافة إلى مداخلات من الجمهور، ركّزت بمجملها على دور المواطن والقطاع الخاص في ترسيخ الفساد وإمكانات الخروج منه.

استهلّ بجاني النقاش بسؤالٍ وجّهه إلى **الأستاذ كريم ضاهر** قائلًا: **"بعد هذا التجذّر العميق للفساد في نظامنا، هل يريد الشعب فعلًا التخلي عنه، لا سيما أن بعض المواطنين يستفيدون منه أكثر من القادة أنفسهم؟"** فأجاب ضاهر مؤكدًا أن المسألة ليست تقنية بل خيار مجتمعي، قائلًا إن اللبنانيين أمام معادلة واضحة: هل نريد التفكير في حاضرنا فقط أم في مستقبلنا؟ وأضاف أن أي تغيير حقيقي يحتاج قرارًا جماعيًا وشجاعة فردية، مؤكدًا أن لبنان يعيد إنتاج الأزمة نفسها كل ثلاثين عامًا لأن المواطنين لم يحسموا بعد موقفهم من ثقافة الاستفادة من الفساد.

ثم وجّه بجاني سؤالًا إلى **الأستاذ بدري المعوشي** حول قابلية المواطن للتخلي عن الامتيازات الشخصية: **"هل يريد اللبناني التخلي عن المعاملة التفضيلية؟"**، فردّ المعوشي بأن المشكلة لا تكمن في مبدأ الأفضلية بحد ذاته، بل في حصرها بفئة ضيقة، شارحًا أنه يمكن تقديم خدمات متميزة مقابل رسوم واضحة ومتاحة للجميع. واستشهد بتجربة الأمن العام سابقًا حين وُزعت العوائد بشفافية على الموظفين، قبل أن تُعتبر المخالصة حينها مخالفة دستورية. وختم قائلًا" *من يحمي نظامًا فاسدًا يكون ذكيًا ومبتكرًا، ولإسقاطه علينا أن نكون أكثر ذكاءً وإبداعًا*".

وفي سؤال آخر من بجاني إلى المعوشي حول الحوكمة في القطاع الخاص، استفسر عن مدى قدرة الشركات على إثبات التزامها بمكافحة الفساد عند التفاوض معه. فأجاب المعوشي بأن القوانين اللبنانية في هذا المجال ضعيفة، وأن الإفصاح المالي شبه غائب، فلا تتوافر معلومات عن الرواتب، ولا عن أعضاء مجالس الإدارة، ولا عن عمليات التدقيق، ما يحدّ من ثقة المستثمرين. وتابع موضحًا أن غياب قواعد الشفافية يجعل الشركات غير قابلة للربط بمنصات التجارة والاستثمار الدولية.

وعلّق **ضاهر** مؤكدًا أن لبنان لا يملك حتى اليوم قانونًا خاصًا بمكافحة الفساد في القطاع الخاص، فيما تطبّق دول مثل فرنسا تشريعات صارمة تستهدف اجتثاث الفساد من المؤسسات الاقتصادية، محذرًا من التعامل مع الفساد وكأنه شأن عام فقط.

وتخللت النقاش أسئلة من الجمهور، ركز أحدها على **التنافسية الاقتصادية للبنان**، مشيرًا إلى تقارير عام 2017 التي صنّفت لبنان في مراتب متقدمة أكاديميًا رغم ضعف موارده. وسأل المتدخل" *كيف يمكن الاستفادة من هذه القدرات البشرية؟ ولماذا لم تؤدِ مشاركة طوائف محددة في حقائب مالية حساسة إلى الحد من الفساد؟*" فلم يُقدَّم جواب مباشر على الشق السياسي من السؤال، لكن النقاش اتجه نحو أهمية دور المؤسسات في منع تشكّل شبكات الزبائنية.

وخُتمت المداخلات بسؤال حول **الفارق بين الرجال والنساء في مقاربة الفساد**، وما إذا كان تمكين النساء والشباب يمكن أن يكون جزءًا من الحل، فأجاب المعوشي أنه لا يمتلك بيانات دقيقة عن القطاع العام، لكنه أشار

إلى دراسات تُظهر أن **زيادة نسبة النساء في مجالس الإدارة في مصر ولبنان ترفع معدلات الاستثمار وتحسّن الأداء**، مرجحًا أن تنسحب هذه النتيجة على الشأن العام أيضًا، وأن إشراك شرائح جديدة في القرار شرط أساسي لتغيير الثقافة السائدة.

الجلسة الثانية:

افتتح منسّق الجلسات الأستاذ بجاني أعمال الجلسة الثانية التي انعقدت تحت عنوان **"تداعيات الفساد ومسارات الإصلاح الممكنة"**، مشيرًا إلى أن هذه الجلسة تجمع شخصيات دولية ووطنية تمتلك خبرة عملية في مكافحة الفساد ووضع الأطر الإصلاحية. وأوضح بجاني أن تبادل الخبرات مع دول نجحت في مواجهة هذه الظاهرة يشكّل فرصة لفهمٍ أعمق لتداعيات الفساد في لبنان واستشراف مسارات إصلاح قابلة للتطبيق.

وقدّم بجاني المشاركين في الجلسة، فعرّف بالسفير جان بول لابورد، مساعد أمين عام سابق للأمم المتحدة، والمدير التنفيذي السابق لمكافحة الإرهاب، وسفير الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط، ثم بالسيدة لميا مبيض، رئيسة معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، ونائبة رئيس لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة في الأمم المتحدة، قبل أن يرحّب بالمدّعي العام الإسباني في المكتب الخاص لمكافحة الفساد والجريمة المنظمة في إسباني، لويس رودريغيز سو، المعروف بخبرته في مكافحة الفساد والجريمة المنظمة.

وأكد بجاني أن هذه الجلسة لا تكتفي بتوصيف المشكلة، بل تسعى إلى مقاربة عملية ترسم ملامح إصلاح مؤسسي يعيد الثقة بالدولة ويضع لبنان على سكة الحوكمة الرشيدة.

استهل جان بول لابورد مداخلته بشكر الجهتين المنظمتين للجلسة، مشيرًا إلى أن موضوع الفساد في لبنان لا يقتصر على الفساد بوصفه خللًا في الإدارة أو الأخلاق ولا يمكن فهمه بمعزل عن السياق الأوسع الذي يحيط به، وهو سياق الجريمة المنظمة التي باتت تشكل ظاهرة عابرة للحدود في المنطقة والعالم، ا يجعل التصدي له مهمة أعقد بكثير مما يبدو في الظاهر. وأوضح أنّ النقاش الدائر حول الفساد في لبنان غالبًا ما يقع في خطأ عزله عن بيئته الطبيعية، في حين أن الفساد ليس ظاهرة مستقلة بل أداة أساسية في منظومة الجريمة المنظمة، ومكوّنًا وظيفيًا يتيح لهذه المنظومة تأمين مواردها وحماية شبكاتها وتسهيل عملياتها.

وأوضح أنه، رغم مرور خمسين عامًا على الجهود الدولية لمكافحة الفساد والجريمة المنظمة، لا يزال العالم بعيدًا عن تحقيق اختراق حاسم، ولبنان مثال واضح على ذلك، إذ يحتل مرتبة متقدمة جدًا في مؤشرات الجريمة المنظمة، ليس من حيث القدرة على مكافحتها، بل من حيث انتشارها وتأثيرها. وأضاف أن القضية لا تتعلق بلبنان وحده، بل ببيئة شرق أوسطية خصبة للجريمة المنظمة تضم شبكات تهريب وتبييض أموال ممتدة من شواطئ المتوسط إلى سوريا ومن خلفها العراق وأسواق حدودية مفتوحة، ما يجعل أي محاولة لبناء منظومة رقابة ومحاسبة في لبنان معركة تتجاوز الجغرافيا السياسية للدولة نفسها.

وأشار إلى أن النقاش حول الفساد يفقد جزءًا أساسيًا من معناه إذا لم يُدرج ضمن **البيئة الإجرامية الأوسع** التي ينمو فيها. فالجريمة المنظمة اليوم باتت قوة اقتصادية هائلة تفوق في أحيان كثيرة قدرات الدول نفسها، كما يحدث في فرنسا وإيطاليا وغيرهما. وفي لبنان، حيث تنتشر شبكات التهريب وتجارة السلاح والمخدرات، يصبح الفساد شرطًا لازمًا لعمل هذه الشبكات ووسيلة لتسهيل نشاطها . وأوضح أن قيمة الجريمة المنظمة على المستوى الدولي تكاد تنافس الناتج الاقتصادي للدول الكبرى، إذ يُقدّر حجمها بنحو 10.5 تريليونات دولار،

وهو رقم مرشح للارتفاع إلى 13 تريليونًا. وضرب مثالًا من تجربته الشخصية قائلًا إنّه كان يواجه في فرنسا من يسخرون من حديثه عن الجريمة المنظمة، باعتبار أن ذلك "شأن إيطالي"، قبل أن يتضح لاحقًا أن الظاهرة متجذرة في قلب الديمقراطيات الغربية نفسها، فكيف في منطقة تعاني من هشاشة بنيوية مثل لبنان.

وانتقل المتحدث إلى نقطة محورية في عرضه: العلاقة العضوية بين الفساد وغسل الأموال، بوصف الأخير العمود الفقري لاقتصاد الجريمة المنظمة. فالفساد ليس هدفًا بذاته بل وسيلة لجني الأموال بطرق غير مشروعة، أما غسل الأموال فهو الوسيلة التي تتيح إعادة تدوير هذه الأموال داخليًا وخارجيًا لتدخل الدورة الاقتصادية النظامية ويصبح استخدامها ممكنًا. وأشار في هذا السياق إلى أن حجم الأموال المغسولة عالميًا هائل، وأن ما يتم استرداده لا يتجاوز جزءًا يسيرًا منه، ما يجعل غسل الأموال جريمة ذات أثر مدمر على الاقتصادات الوطنية، ومكافحته مدخلًا إلزاميًا لمكافحة الفساد، وليس إجراءً موازيًا أو ثانويًا. ومن هنا تظهر خطورة موقع لبنان على "القائمة الرمادية" لمجموعة العمل المالي (FATF) ، وهو تصنيف يفرض قيودًا قاسية على التعاملات المالية الدولية ويجعل من لبنان دولة مراقَبة لا تُعامل بثقة ولا يسمح لها بالاندماج في النظام المصرفي العالمي بسهولة، ما يعني عقابًا اقتصاديًا مضاعفًا تتلقاه الدولة ومؤسساتها ومواطنيها على حد سواء. ورغم ذلك، لفت إلى وجود تقدم تقني في محاولة لبنان الخروج من هذه اللائحة، وإن كان الطريق ما يزال طويلًا.

وأشار إلى أن المقلق في حالة لبنان ليس وجود الفساد فحسب، بل غياب استراتيجيات موازية للتحقيق المالي، إذ ما تزال الأجهزة المعنية تركز على "الجريمة الأصلية" فقط، فيما تتجاهل التحقيق المالي المستقل الذي يسمح بكشف الشبكات المالية المتصلة بمرتكبي الجريمة، سواء في الإرهاب أو التهريب أو الاتجار بالبشر والمخدرات. وقدّم مثالًا عن عملية نيس في فرنسا حيث قاد التحقيق المالي إلى تحديد موقع المنفّذ من خلال تتبع مخصصاته الأسرية، وكذلك في العراق حيث مكّنت المقاربة المالية من تحديد شبكات تمويل عناصر تنظيم داعش. وأكد أن هذه المقاربة، لو اعتمدها لبنان، لكانت مكاسبها أكبر بكثير من الاستثمار في ملاحقات مبتورة لا تمس الجذور المالية للفساد والجريمة.

ثم ذكّر بأن الجريمة المنظمة، حين تُحرم من مظلة الفساد، تلجأ إلى القتل، كما حصل في إيطاليا بعد اغتيال القاضي جيوفاني فالكوني عام 1992، وهو ما دفع الأمم المتحدة إلى إقرار "اتفاقية باليرمو" عام 2000. وفي رأيه، فإن لبنان في موقع شبيه، إذ إن بناء منظومة مضادة للفساد لا يحمي المال العام فقط، بل يمنع تطور الجريمة إلى مستويات أكثر عنفًا وخطورة.

وفي الجزء الختامي من مداخلته، لجأ لابورد إلى نبرة تحذيرية ذات بعد حضاري قائلًا إن الأمم والمجتمعات ليست خالدة، مستشهدًا بمقولة بول فاليري عن زوال الحضارات. وأضاف موجهًا كلامه للبنانيين: أنتم أصحاب حضارة عريقة، فيها ما يكفي من الذكاء والمرونة والإبداع لتبقى حية ومستمرة، لكن الخطر الأكبر الذي يهدد هذه الحضارة ليس الحرب ولا الفقر ولا الهجرة، بل الفساد الذي يتسلل إلى كل ما تبقى من مؤسسات الدولة، ويحول منظومة الحكم إلى مساحة محمية للجريمة المنظمة. ثم ختم بسؤال صامت أراد له أن يبقى معلقًا في أذهان الحاضرين: هل تريدون أن تُمحى حضارتكم بما تحتويه من إرث وقيم، فقط لأنكم قبلتم بالتطبيع مع الفساد؟

قدّمت السيدة **لميا مبيض** مقاربة مختلفة لمسألة الفساد في لبنان، مستندة إلى خلفية شخصية ورؤية بحثية تقارب الظاهرة من زاوية ثقافية ومؤسساتية لا تكتفي بالتحليل الرقمي. استهلت مداخلتها بالتأكيد أن وجودها اليوم في بكفيا، وهي ابنة الحرب، يمثل بالنسبة إليها إشارة رمزية على أن الحوار لم يعد خيارًا، بل أصبح قدرًا لا مفر منه، كما قال رئيس الجمهورية السابق أمين الجميل. فالفساد في لبنان، وفق مقاربتها، ليس مسألة قانونية صِرفة

ولا مشكلة أخلاقية مجردة، بل هو نتيجة بيئة اجتماعية – ثقافية – سياسية معقدة تشكلت عبر عقود من الاحتكار وغياب المحاسبة، أدت إلى انفراط توازن السلطات وتداخل القيادة بالسلطة على نحو أنتج اختلالًا في الوظيفة العامة وجعل استغلال الموقع خدمةً للمصلحة الخاصة أمرًا طبيعيًا ومقبولًا.

وأوضحت مبيض أن الفساد في لبنان يشبه وباءً اجتماعيًا يغذيه نظام الزبائنية وتفكك المؤسسات العامة وغياب المعايير الموحدة في إدارة الدولة. فالقطاع العام، ولا سيما منظومة الشراء العام، يشكل أكبر مسرح لممارسات الفساد، حيث تشير الدراسات إلى أن 77% من المخالفات المرتبطة بالفساد تنبع من هذا القطاع الذي تحول إلى بوابة توزيع نفوذ ومصالح، لا إلى قناة شفافة لإدارة المال العام. ونتيجة لهذه الاختلالات، خسر لبنان خمسةً وعشرين عامًا من التقدم على مؤشرات الشفافية، وتعمقت أزمة الدولة التي باتت عاجزة عن ممارسة وظائفها الأساسية، وأفرغت مؤسساتها من فعاليتها.

ولفتت مبيض إلى أن المقاربات التقليدية لمكافحة الفساد – من التربية إلى تعزيز الرقابة إلى تطوير الأنظمة – تبقى ضرورية ولكنها غير كافية إذا لم تُدرج ضمن إطار ثقافي قادر على تفسير أسباب السلوكيات الفاسدة وتفكيك آليات إنتاجها. فالعوامل الثقافية، في رأيها، تلعب دورًا حاسمًا، إذ إن المجتمعات التقليدية المبنية على العائلة والروابط المحلية تميل إلى حماية الامتيازات وتكريس العلاقات الزبائنية، ما يجعل الفساد امتدادًا لعادات مترسخة أكثر منه مجرد انحراف فردي. كما أن هشاشة الاقتصاد وعدم قدرة شريحة واسعة من المواطنين على الاستمرار تدفع البعض إلى تجاهل الفساد أو التساهل معه باعتباره ضرورة حياتية لا يمكن تجنبها.

ورأت مبيض أن مواجهة الفساد لا تتحقق ما لم يصبح خطر ممارسته أكبر من فائدته، أي إنه يجب تعديل كلفة الفساد في ميزان المتورطين فيه، عبر هز توازن المنظومة التي تجعله خيارًا مربحًا ومنخفض المخاطر. وهنا تطرح إشكالية العلاقة بين القيادة والسلطة، إذ تشير إلى أن عدم التوازن بينهما يغذي الفساد ويمنح أصحاب النفوذ قدرة على احتكار الثروة. ففي لبنان، 25% فقط من المجتمع يتحكمون بالجزء الأكبر من الثروات، ومع تمركز الموارد في يد هذه الأقلية، تصبح السلطة مجالًا مغلقًا يفضي إلى مزيد من الاستئثار ويقلص فرص الصعود الاجتماعي، ما يدمر الثقة العامة ويعيد إنتاج حلقة الفساد إلى ما لا نهاية.

وانطلاقًا من ذلك، دعت مبيض إلى إعادة بناء هذا التوازن عبر سياسات عامة جريئة تعزز التنافسية في الانتخابات، والمنافسة في السوق، واستقلال القضاء، وتعيد الاعتبار لدور المؤسسات الرقابية. إلا أنها لا تخفي حجم التحدي في ظل واقع الدولة "بدوام جزئي"، حيث الموظفون العموميون يتقاضون رواتب متآكلة بالليرة اللبنانية، ما دفع إلى المزيد من الهشاشة التي تحولت إلى بيئة خصبة للفساد. وأكدت أن التكنولوجيا يمكن أن تلعب دورًا محوريًا في قلب هذه المعادلة من خلال الحكومة الرقمية التي تخفّض تدخل البشر وتقطع سلاسل المحسوبيات وتحد من تمركز الثروات بيد القلة.

وأشارت إلى أن حكومة الرئيس نواف سلام اتخذت بالفعل خطوات ملموسة في هذا الاتجاه، سواء عبر مشاريع التحول الرقمي أو عبر مبادرات لاستقلالية القضاء وتعزيز الرقابة، إضافة إلى القرارات الأخيرة الصادرة عن ديوان المحاسبة التي أدانت سلوكيات وزراء اتصالات سابقين، ما يشكل بارقة أمل بأن المحاسبة يمكن أن تتحول من شعار إلى واقع. غير أن هذه الخطوات، على أهميتها، لن تكفي إذا لم تُترجم إلى قرار جماعي، أخلاقي وثقافي وسياسي، يضع لبنان على مسار مختلف.

وختمت مبيض بالتأكيد أن الأرقام وحدها لا تصنع الإصلاح، وأن مكافحة الفساد في لبنان تبدأ من إعادة تعريف مفهوم القيادة وإعادة بناء الثقة بين المواطن والدولة، لأن الحوكمة ليست مجرد إجراءات إدارية، بل هي ثقافة

ومسار وتوازن بين سلطة تحكم وقيم تضبطها. وما لم تُستعد هذه المعادلة، ستبقى البلاد رهينة توازن فاسد لا يسقط إلا بقرار واعٍ يختار المستقبل على حساب الامتيازات الآنية التي دمرت الدولة وأفقدت اللبنانيين الثقة بمؤسساتهم وبأنفسهم.

استهلّ المدّعي العام الإسباني **لويس رودريغيز سول** مداخلته بشكر الجهة المنظِّمة، مشيرًا إلى أنّ المسافة الجغرافية بين إسبانيا ولبنان لا تُلغي التقارب العميق بينهما، فكلا البلدين ينتمي إلى الفضاء المتوسطي، ويتقاطع في خلفياته الثقافية والقيم الاجتماعية المتجذرة في المجال نفسه. وأوضح أنّ إنشاء مكتب المدّعي العام المتخصص في مكافحة الفساد عام 1995 جاء في محطة حساسة من تاريخ إسبانيا، بعد سلسلة فضائح سياسية هزّت ثقة المجتمع بالدولة، ما جعل مكافحة الفساد مطلبًا وطنيًا عاجلًا وحاجة بنيوية لإعادة بناء الثقة العامة.

وبيّن سول أنّ المكتب تميّز منذ تأسيسه بصلاحيات واسعة على المستوى الوطني، تتيح له التحقيق في ملفات الفساد أينما كانت داخل البلاد، وبتركيبة متعددة الاختصاصات تجمع بين المدّعين العامين والشرطة القضائية وخبراء الاقتصاد والمال. هذه المقاربة سمحت للمكتب بمعالجة قضايا لا تتعلق بالفساد العام فقط، بل تمتد أيضًا إلى الجرائم الاقتصادية المرتبطة به، مثل التهرب الضريبي والاحتيال وغسل الأموال، ما دفع عام 2007 إلى تعديل اسمه ليصبح المكتب المتخصص في مكافحة الفساد والجريمة المنظمة.

وأضاف سول أنّ فهم الفساد ينبغي ألا يتم بمعزل عن السياق الإجرامي الأوسع الذي يحتضنه. فالجريمة المنظمة اليوم باتت قوة اقتصادية عالمية تتجاوز في مواردها إمكانات دول عدة، وتستفيد من الفساد لتأمين الحماية، نفاذ المعلومات، والسيطرة على شبكات المصالح. وفي المقابل، يشكّل غسل الأموال الرافعة المالية الأساسية لهذه المنظومات، إذ يحوّل العائدات غير القانونية إلى أموال قابلة للاستخدام المشروع في الاقتصاد، ما يجعل مكافحة غسل الأموال جزءًا لا يتجزأ من مكافحة الفساد ذاته. وفي السياق نفسه، شدّد على أن مكافحة الفساد والجريمة المنظمة يجب أن تترافق مع أدوات قضائية ومالية متخصصة وتحليل دقيق لحركة الأموال، بما يضمن محاسبة الفاعلين واستعادة الحقوق العامة، مؤكدًا أن تجربة إسبانيا تُظهر أن التمايز بين فساد إداري وجريمة منظمة هو وهم، فهما وجهان لعملة واحدة، ويتطلبان مقاربة موحّدة وفاعلة.

وفي هذا الإطار، عرض سول عددًا من إنجازات المكتب الإسباني، مؤكدًا أن التجربة لم تخلُ من العقبات، لكنها حققت اختراقات نوعية شكّلت تحوّلًا في علاقة المواطن بالدولة. ومن أبرز هذه الإنجازات سلسلة قضايا شكلت محطات مفصلية في عمل المكتب، من بينها قضية **"بونيكا"** التي أُوقف على أثرها عشرات المسؤولين لتورطهم في منح عقود عامة مقابل رشاوى، وقضية **"غورتيل"** التي أدت إلى إدانة شخصيات حزبية بارزة بعد الكشف عن شبكة فساد وتهرب ضريبي واسعة. كما أطاحت **فضيحة قصر الموسيقى** بعدد من القيمين على مؤسسات ثقافية إثر كشف عمليات اختلاس وتبييض أموال، في حين أظهرت **قضية "مالايا"** في مدينة ماربيا أن الفساد المحلي يمكن أن يبلغ مستويات ضخمة تستدعي إجراءات حازمة ومصادرة مبالغ مالية طائلة. وامتدت ملاحقات المكتب إلى قضايا التمويل غير المشروع، كما في **ملف "نوس "**الذي أدين فيه مسؤولون استغلوا مؤسسات غير ربحية للحصول على أموال عامة بطرق احتيالية. ولم تقتصر إنجازات المكتب على كشف هذه الجرائم فحسب، بل شملت أيضًا تنفيذ تحقيقات مالية موازية سمحت بتتبع الحسابات المصرفية والتحويلات المشبوهة واسترداد أصول مرتبطة بعمليات غسل أموال وتمويل أنشطة إجرامية. وقد تعزز دور المكتب منذ تأسيسه باختصاص قضائي وطني واسع مكّنه من التحرك في مختلف أنحاء البلاد، ما جعله لاعبًا أساسيًا في ترسيخ ثقافة المحاسبة ومواجهة الجريمة المالية المنظمة في إسبانيا.

ولفت سول إلى أن المكتب لا يعمل فقط على الملاحقة القضائية، بل يلعب دورًا مركزيًا في التعاون القانوني الدولي، سواء عبر طلب المساعدة من دول أخرى في قضايا تتعلق بالتهريب المالي وتبييض الأموال، أو عبر تلقي طلبات تحقيق تخص مسؤولين وسياسيين يخضعون لمساءلة في بلدانهم، في ظل كون إسبانيا وجهة محتملة للأموال غير المشروعة. وهو ما وضع المكتب في صدارة التعاون مع المؤسسات والمنصات الدولية المعنية بالحوكمة المالية ومكافحة الفساد، من مجموعة العمل المالي (FATF) إلى الجهات الأوروبية المتخصصة.

ورغم إقراره بأن العمل لم يُحقق نصرًا نهائيًا، شدّد سول على أن التجربة الإسبانية تثبت أن تجفيف منابع التمويل هو حجر الأساس في مواجهة الجريمة المنظمة، وأن التحقيقات المالية الموازية تمثل الأداة الأكثر فعالية في هذا المجال. وختم قائلًا إن إنجازات مكتب مكافحة الفساد في إسبانيا تكتسب أهميتها من كونها برهنت أن مكافحة الفساد ليست شعارًا سياسيًا أو خطابًا أخلاقيًا، بل عملية قضائية مؤسسية متكاملة تُترجم بتحقيقات وملاحقات قضائية ومصادرة أموال وتنفيذ أحكام، ما يؤكد قدرة الدولة على محاسبة الفاسدين بغضّ النظر عن مواقعهم. كما أن انتقال الجهد من معالجة الفساد الإداري إلى تفكيك شبكات الجريمة المنظمة وغسل الأموال كشف فهمًا عميقًا لبنية الفساد وتشعبه في الاقتصاد والسلطة. بذلك، أصبحت التجربة الإسبانية نموذجًا عمليًا تحتذي به دول عديدة، ولا سيما في الشرق الأوسط، ممن تسعى إلى بناء مؤسسات مستقلة وفاعلة وقادرة على مواجهة الفساد والجريمة المنظمة بجدية لا تكتفي بالتشخيص، بل تذهب نحو الفعل والمحاسبة.

الجلسة الختامية: نقاش مفتوح

شهدت الجلسة النقاشية الختامية للمؤتمر حضور مجموعة من طلاب ليسيه لا مونتاين، في مبادرة عكست حرص "بيت المستقبل" على إشراك الشباب في فهم آليات مكافحة الفساد، واستشراف دورهم في بناء دولة القانون. وقد تولّت الطالبة **مايا مجدلاني** طرح السؤال الأول، مباشرة من هموم جيلها، متسائلة عن أثر الفساد على نظرة الشباب إلى بلدهم ومستقبلهم.

أجابت **الدكتورة لميا مبيض** مؤكدة أن هذا السؤال يشكّل هاجسًا شبابيًا عامًا، فجيل اليوم يدرك أن استمرار الفساد يضرب فرص التنافس العادل في سوق العمل، ويعيد الجميع إلى منطق الزبائنية بدل الكفاءة، ما يدفع كثيرين إلى فقدان الثقة بالبلد والهجرة. وأضافت أن الشباب «أكبر من أن يكونوا جزءًا من شبكة فساد»، وأنهم يمثلون طاقة لا بد من الحفاظ عليها عبر خلق نموذج حكم مختلف.

ووجّهت الطالبة **غايل أبو جودة** سؤالًا آخر حول إمكان مساهمة اللامركزية في الحد من الفساد والشروط اللازمة لنجاحها. فأجاب **السفير لابارد** بأن التجربة اللبنانية في اللامركزية لم تُثمر كما يجب، بل أنتجت مزيدًا من الفساد لغياب البنية الصلبة الحاضنة لها، مشيرًا إلى أن الدول التي نجحت في هذا الخيار، مثل ألمانيا، تمتلك تقاليد طويلة من الحوكمة الرشيدة جعلت اللامركزية فيها خيارًا مدروسًا لا شعارًا سياسيًا.

من جانبه، قدّم **النائب سامي الجميّل** مداخلة لافتة استعرض فيها تجربتين تعكس حجم تغلغل الفساد في الدولة اللبنانية. ففي ملف النفايات، أشار إلى أن شركة كانت تتقاضى 160 دولارًا للطن الواحد، بينما الشركة الحالية لا تتقاضى أكثر من 60 دولارًا، ما كشف وجود 100 دولار "فائض فساد" يوزّع على أطراف سياسية. المثال الثاني الذي طرحه النائب تناول خطة استئجار بواخر لتوليد الكهرباء عام 2016، بكلفة تقديرية بلغت نحو 1.38 مليار دولار لإنتاج حوالى 800 ميغاواط على مدى خمس سنوات. وقد أثار هذا المشروع جملة من

الاعتراضات السياسية والنيابية، بعدما تبيّن أن كلفته تفوق بكثير كلفة بناء معامل دائمة لتوليد الطاقة، الأمر الذي كان سيضع لبنان على مسار مستدام بدل اللجوء إلى حلول ظرفية.

وأوضح النائب أنه، خلال مناقشة الملف في البرلمان، تبيّن أن دفتر الشروط وُضع بطريقة لا تنطبق إلا على شركة واحدة، ما أثار الريبة حول نية حصر المناقصة بجهة محددة مسبقًا. وقد عرض نسخة من المستندات التي وصلت إلى النواب، وتضمّنت في ذلك الوقت اسم الشركة المعنية، قبل أن تبادر الوزارة إلى نفي الأمر، معتبرة أن الوثيقة المعروضة غير رسمية. إلا أنّ التدقيق اللاحق أظهر أن اسم الشركة أزيل من النسخة الأساسية، لكنه بقي مذكورًا في أحد الملاحق، ما عُدّ دليلًا على وجود خلل في آليات الشفافية، أو على الأقل ضعفًا في إدارة الملف.

وأشار النائب إلى أنه عقد مؤتمرًا صحافيًا كشف فيه هذه المخالفات المفترضة، معتبرًا أن ملفات من هذا النوع تستوجب تحرك القضاء وإخضاع المعنيين للمساءلة، غير أنّ أيًا من الجهات القضائية المختصة لم تباشر تحقيقًا فعليًا في حينه، ما سمح باستمرار الخطة من دون مراجعة جوهرية. ورأى أن هذا المثال لا يتعلق فقط بملف الكهرباء، بل يختصر مشكلة أكبر تتمثّل في غياب جهة مستقلة للادعاء العام المالي قادرة على التحرك من تلقاء نفسها خارج الاعتبارات السياسية والطائفية.

وختم بالقول إن استمرار جزء كبير من الاقتصاد اللبناني خارج الإطار النظامي يُسهّل التهرب الضريبي وتبييض الأموال، ويحول دون قيام دولة عادلة قادرة على فرض القانون، ما يجعل إنشاء جهاز قضائي مستقل خطوة أساسية في أي مشروع إصلاحي جدّي.

وفي القسم الثاني من الجلسة، طُرح سؤال جوهري: **"من يجب أن يبدأ عملية المواجهة في بلدٍ وصل فيه الفساد إلى هذا المستوى: رئيس الجمهورية؟ الحكومة؟ أم المدعي العام المالي؟"**

أجاب المدّعي العام الإسباني **لويس رودريغيز سول** بأن أي جهة من هذه الجهات قادرة على إطلاق التحول إذا توافرت الإرادة السياسية، مستشهدًا ببلاده التي أنشأت مكتب الادعاء العام لمكافحة الفساد بقانون واضح. أما **الأستاذ كريم ضاهر** فشدّد على دور الفرد الشجاع القادر على "قلب الطاولة" من موقعه، لأنه لا نجاح من دون قرار شخصي بتحمّل المسؤولية. وعند طرح سؤال حول توافق مكافحة الفساد مع الديمقراطية، أوضح سول أن في فرنسا، على سبيل المثال، أطلق المدعي العام تحقيقات طالت وزراء دون علمهم، مستندًا إلى معلومات صادرة عن وحدات مختصة ومحمية، ما أفضى إلى إنشاء مكتب مستقل للتحقيق المالي قادر على تجميد الأصول الفاسدة ومصادرتها.

وأشارت السيدة **لميا مبيض** إلى أن النظام الطائفي في لبنان يعطل المحاسبة، مؤكدة أن الأمل يبدأ حين تُصدر أحكام بحق مسؤولين كبار، فتتحول العدالة إلى نموذج يُحتذى، خصوصًا لدى الأجيال الشابة. واعتبر الأستاذ **بدري المعوشي** أن ثمة تقدمًا فعليًا في مكافحة الفساد خلال السنوات الأخيرة، لكن النجاح يتطلب محاكمة كبار المتورطين، لأن "مصلحة احترام القانون أكبر من مصلحة استمرار الفساد".

ثم اختتمت بساط بمثال حديث عن اختفاء تحفة فنية ذات قيمة شعبية وزنها 11 طنًا في بيروت دون أن يحرّك أحد ساكنًا، معتبرة أن هذا الحدث يلخّص جوهر المشكلة: الإفلات التام من العقاب. اختفاء تحفة فنية ذات قيمة شعبية وزنها 11 طنًا في بيروت

وتطرّق النقاش إلى **دور الرقمنة** في الحد من الفساد، فأكد المعوشي أن التكنولوجيا قادرة على إلغاء الوسيط الذي يشكل الحلقة الأضعف في الفساد الإداري، فيما شدد سول على تتبع التحويلات المالية واستخدام أدوات كالذكاء الاصطناعي لكشف المستفيدين الحقيقيين من الجرائم المالية. وقدّم ضاهر مثالًا عن "ميثاق النزاهة" الذي أنشئ بالتعاون مع الجامعة اليسوعية، والذي التزم عبره بعض المحامين بعدم دفع الرشى حتى لو كان ذلك يسهّل أعمالهم.

وفي سؤال أخير من الجمهور حول الجهة الأكثر مسؤولية عن الفساد بين السياسيين والموظفين، أوضح ضاهر أن المسؤولية مشتركة، فثمة فاسد من جهة ومفسد من جهة أخرى، وأن الإصلاح يبدأ بوضع الشخص المناسب في المكان المناسب، وتعزيز الرواتب والرقابة، مع اعتماد مدونات سلوك أخلاقية في القطاعين العام والخاص على حد سواء.

اختُتمت الجلسة بعرض فيلم وثائقي قصير عن بيت المستقبل، ليعلن منسق الجلسات الأستاذ عبود بجاني نهاية مؤتمر حمل كثيرًا من الأسئلة، وترك ما يكفي من الأجوبة لفتح نقاش وطني لا يمكن تأجيله.

مجموعة توصيات مُستخلَصة من مجمل المداخلات والنقاش:

أولًا: على مستوى الدولة والمؤسسات الدستورية والقضائية

1. **إنشاء نيابة عامة خاصة بمكافحة الفساد والجريمة المالية** بهيكلية مستقلة عن التعيينات السياسية والطائفية، على نموذج المكتب الإسباني، تتمتع بصلاحيات وطنية واسعة للتحقيق والملاحقة وتجميد الأصول ومصادرتها.
2. **تعزيز استقلال القضاء وتفعيل آليات المحاسبة** عبر ضمان استقلال تعيينات القضاة، وحماية القضاة الذين يفتحون ملفات حساسة، وتحويل ديوان المحاسبة وسائر الأجهزة الرقابية من "هيئات استشارية" إلى مؤسسات فعّالة تملك صلاحيات الإحالة والمساءلة.
3. **تطبيق القوانين القائمة بدل الاكتفاء بإصدارها** ولا سيما:
    - قانون الحق في الوصول إلى المعلومات
    - قانون حماية كاشفي الفساد

- القوانين المرتبطة بمكافحة الفساد والحوكمة والشراء العام مع توفير الموارد البشرية والمالية والرقمية اللازمة لتطبيقها.

4. **توفير الموارد للصندوق/الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد** حتى لا تبقى هيئة بلا أدوات، عبر تخصيص موازنة مستقلة، وفِرَق تحقيق، ودعم تقني وقانوني.

ثانيًا: على مستوى المنظومة المالية والاقتصادية

5. **تعميق مكافحة غسل الأموال وربطها مباشرة بمكافحة الفساد** من خلال:
   - اعتماد التحقيقات المالية الموازية في كل ملف فساد أو جريمة منظمة
   - إنشاء قواعد بيانات مترابطة بين وزارة العدل، المصرف المركزي، وهيئات الرقابة
   - تطوير سجل للمستفيدين الفعليين (Beneficial Owners) للحد من استخدام الشركات الوهمية.
6. **خطة وطنية للخروج من "القائمة الرمادية" لمجموعةFATF** ببرنامج زمني واضح، يربط الإصلاح المالي والمصرفي بمصالح الدولة الاقتصادية (الاستثمارات، كلفة التحويلات، التصنيف الائتماني...).
7. **تقليص حجم الاقتصاد غير النظامي** عبر توسيع القاعدة الضريبية العادلة، وتبسيط الإجراءات، وتشجيع الانتقال إلى الاقتصاد الرسمي، لأن بقاء 50% من الاقتصاد في الظل يسهّل التهرب الضريبي وتبييض الأموال.

ثالثًا: على مستوى الإدارة العامة والحوكمة

8. **إصلاح منظومة الشراء العام والعقود العمومية** باعتبارها المسرح الأكبر للفساد (التركيز على المناقصات، التجزئة غير القانونية للعقود، عقود النفايات والكهرباء...)، مع اعتماد منصّات رقمية شفافة تُظهر العطاءات والأسعار والجهات الفائزة.
9. **تسريع مشروع الحكومة الرقمية** لتقليص الاحتكاك المباشر بين المواطن والموظف، وإلغاء "الوسيط" الذي يغذّي الرشوة والمحسوبية، واعتماد منظومات إلكترونية للترخيص، والدفع، وتتبع المعاملات.
10. **رفع كلفة الفساد على مرتكبيه** عبر تشديد العقوبات في قضايا الإثراء غير المشروع، وتوسيع صلاحيات المصادرة واسترداد الأموال، بحيث تصبح مخاطره أكبر من منافعه، لا سيما بحق كبار المسؤولين.

رابعًا: على مستوى القطاع الخاص والمجتمع المدني

11. **تبنّي القطاع الخاص لبرامج حوكمة داخلية صارمة** تشمل:

- مدونات سلوك واضحة
- سياسات "عدم دفع الرشاوى"
- الإفصاح المالي (الرواتب، المكافآت، مجالس الإدارة، التدقيق)
- تقييم الموظفين على أساس النزاهة بقدر ما يُقيَّمون على أساس الإنجاز.

12. **تعزيز العمل الجماعي والتحالفات ضد الفساد** بين جمعيات المجتمع المدني، والنقابات، والقطاع الخاص، على غرار الائتلافات التي أطلقت قوانين الوصول إلى المعلومات وحماية كاشفي الفساد.
13. **اعتبار الفساد مسؤولية مشتركة لا "مشكلة سياسيين فقط"** عبر الاعتراف بدور المواطن كـ"فاسِد ومُفسَد" حين يلجأ إلى الرشوة أو الزبائنية، والعمل على تفكيك هذه الثقافة من خلال التربية والإعلام والقدوة في الممارسة.

خامسًا: البعد الثقافي والتربوي والشبابي

14. **إدماج التربية على النزاهة في المناهج والبرامج الجامعية** بحيث تُدرَّس مفاهيم الحوكمة، والصالح العام، وأخلاقيات الوظيفة، ليس كمواد ثانوية بل كجزء من تكوين المواطن والموظف والمسؤول.
15. **إشراك الشباب في النقاش والسياسات** كما حصل مع طلاب ليسيه لا مونتاين، عبر منتديات شبابية، وبرامج تدريب على مراقبة السياسات العامة، لأن حفظ ثقة الأجيال الجديدة شرط لبقاء الدولة.
16. **تمكين النساء والشباب في مواقع القرار** استنادًا إلى دراسات تربط ارتفاع نسبة النساء في مجالس الإدارة والمؤسسات بتحسن الأداء والاستثمار، على اعتبار أن تنويع النخب جزء من كسر حلقة الفساد القديمة.

سادسًا: الاستفادة من التجارب الدولية (النموذج الإسباني نموذجًا)

17. **استلهام التجربة الإسبانية في إنشاء مكتب وطني لمكافحة الفساد والجريمة المنظمة** مع:

- صلاحيات وطنية
- فرق متعددة الاختصاصات (قضاة، شرطة، اقتصاديون، خبراء ماليون)
- تركيز خاص على القضايا الكبرى لا على صغائر المخالفات.

18. **توسيع التعاون الدولي القضائي والمالي** عبر اتفاقات للمساعدة القانونية المتبادلة، وتبادل المعلومات حول الجرائم المالية والتحويلات العابرة للحدود، واستخدام خبرات المؤسسات الدولية في بناء القدرات المحلية.

سابعًا: على مستوى الرؤية السياسية العامة

19. **ربط مكافحة الفساد بإعادة بناء الدولة، لا باعتبارها ملفًا تقنيًا** أي الاعتراف بأن الفساد في لبنان منظومة حكم كاملة، وبالتالي لا يمكن معالجته بقرارات جزئية، بل ضمن مشروع سياسي - مؤسساتي لاستعادة الدولة من قبضة المصالح الخاصة.
20. **إرادة سياسية شجاعة تتقدّم على خطاب "الإصلاح اللفظي"** من خلال قرارات فعلية: محاكمات لمسؤولين كبار، مراجعة لملفات كبرى (النفايات، الكهرباء، الهندسات المالية، التوظيف العشوائي...) وإعلان نتائجها بشفافية أمام الرأي العام.